

## أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة

د. جمال عبد الرحمن يسن رستم\*

مستخلص :

تتناول هذه الورقة أوضاع أمن البحر الأحمر في ظل التغيرات التي تجرى في الساحة السودانية الإقليمية والدولية خاصة وأن البحر الأحمر له أهمية كبرى لكل الدول محليا ودوليا لقد أوضحت الورقة الأوضاع المختلفة لأمن البحر الأحمر، وكذلك المهددات الأمنية التي تؤثر عليه، وتتعرض على أوضاع دوله واستقرارها من خلال التفكير في موضوع أمن البحر الأحمر بصورة أكثر شمولا وتحديدا.

برزت العديد من التهديدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتعرض لها منطقة البحر الأحمر، وهي بدون شك تنعكس على الأمن الوطني السوداني، كذلك العلاقة الجيدة بين دول البحر الأحمر عدا مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أضعف من دور السودان في البحر الأحمر بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى اتفاق أو تنسيق في جميع المجالات بخصوصه بين دوله، فالسودان وحده لا يستطيع تحقيق الأمن الإستراتيجي للبحر الأحمر في ظل الإحجام عن المشاركة من دوله. حيث إن ذلك خلق ثغرة في الأمن الإستراتيجي لدول البحر الأحمر خاصة العربية .

ظهرت على البحر الأحمر حاليا كثير من النشاطات غير الشرعية كالتهرب بأشكاله بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي المتكرر، وغيرها من المهددات، حيث إن الساحل السوداني مكشوف وبه جزر غير مستغلة يؤثر على الملاحة، وتهديد الموانئ السودانية خاصة في ظل وجود حشود أجنبية بالمنطقة على البحر أو الموانئ.

\* باحث وأكاديمي

العوامل التي أثرت على دور السودان في البحر الأحمر هي الموقف السياسي الوطني، وعلاقته الخارجية، وتصنيف السودان كعدو من قبل النظام العالمي الجديد، بالإضافة إلى الحصار المفروض عليه، والحالة الاقتصادية للبلاد، وتطورات وسائل الصراع المسلح، وهذا قد يضع السودان دوما عرضة للتهديد المتواصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كإسرائيل.

هنالك العديد من التهديدات خاصة الأمنية في البحر الأحمر قد يتأثر بها الأمن الوطني السوداني مثل تهريب الأسلحة والبشر والقرصنة ودفن النفايات قبالة سواحلها، وتهديد الملاحة والتهديد البحري والجوي الإسرائيلي، وتجارة المخدرات والممنوعات عبره، والصيد الجائر، والإرهاب البحري، والوجود الأمني فيه. ذلك بالإضافة إلى العديد من المهددات الأخرى داخل السودان، ويتأثر بها أمن البحر الأحمر، مثلت النزاع حول حلايب، والوجود الأجنبي الكثيف، ونشاط التجسس، وعدم الاستقرار السياسي.

### Abstract

The security of the Red Sea in a unstable Regional and international environment

This paper addresses the situation of security of the Red Sea in the light of the changes that take place in the Sudanese arena, and regionally and internationally, bearing in mind that the Red Sea is of great importance for all countries both domestically and internationally. The paper clarified the different situations of the security of the Red Sea, as well as the security threats that affect it, and reflected on the situations of its states and its stability according to the comprehensiveness of the security of the Red Sea.

Emergred many of local, regional and international threats towards the Red Sea, which is reflected on the national security of Sudan, as well as the good relationship between its countries, except with the United States and its allies, that weakened the role of Sudan in the Red Sea as well as the difficulty in reaching agreement or coordination in all fields between its surrounding states; the Sudan alone cannot achieve the strategic security of the Red Sea in the light of refraining from participating states, which

created a crevice in the strategic security of the Red Sea countries, especially the Arab ones.

### مقدمة

تطل على شواطئ البحر الأحمر كثير من الدول العربية والإفريقية والتي كانت امتداد لحضارات قديمة قامت في هذه المنطقة ، وكانت مراكز هامة للتجارة بين الشرق والغرب.

كثير من الشواهد تؤكد أن أمن البحر الأحمر ظل مشكلة غير محددة يتم الاهتمام بها من قبل الدول التي ترتبط مصالحها به فقط في حالة تعرضه لمشكلة أو أزمة حادة ثم يضعف الاهتمام بعد أن يتم التعامل معها أو بعد أن ينتهي أو يقل أثرها .  
إن البحر الأحمر له أهمية كبرى من ناحية الأمن القومي بصفة عامة وأمن البلدان العربية المتشاطئة له بصفة خاصة إضافة لأمن البلدان الإفريقية المجاورة له، وكذلك من ناحية الأمن العالمي وهذه الدوائر متصلة ومتداخلة .

أمن البحر الأحمر هي مشكلة أمن إقليمي ذات تأثير مباشر على مصالح السودان الحيوية ونجد مع تصاعد التهديدات التي تكررت وبرزت بصورة كبيرة في البحر الأحمر والتي تنعكس على أمنه واستقراره كان لابد بالضرورة من إعادة التفكير في موضوع أمن البحر الأحمر بشكل أكثر تحديداً .

### خلفية تاريخية:

لقد ورد ذكر البحر الأحمر في التوراة باسم ( يم سوف ) ومعناه بحر النباتات القصبية وسماه العرب (بحر اليمن) أو (بحر الجنوب) وسماه الأتراك بحر (المرجان)، كما للبحر الأحمر العديد من الأسماء الأخرى تم ذكرها بواسطة المؤرخين منها بحر القلزم وبحر الحجاز وبحر الملك الأحمر ورايتريان وقد استخلص الكتاب والمحدثون أن اسم البحر الأحمر جاء نتيجة لتكوين الطحالب في الشعب المرجانية ذات اللون

البنى المائل للحمرة الذي انعكس على مياهه، وصار سببا لتسميته الحالية ويعتبر البحر الأحمر من أهم الممرات المائية الدولية<sup>(١)</sup>.

نظرا لأهمية البحر الأحمر وموقعه المتميز كمعبر مهم بين دول الشرق والغرب فقد لعب دورا مهما في الأحداث عبر مر العصور، وفي حركة التجارة لمختلف دول العالم فكان ذلك سببا لجذب كثير من الدول الاستعمارية لخلق وجود لها بصورة متفاوتة لخدمة مصالحها، وبالمقابل حرمان دول المنطقة من أدنى فرص النماء والتطور للحاق بركب الدول النامية<sup>(٢)</sup>.

قامت عدة حضارات على سواحل البحر الأحمر حيث كانت مراكز إشعاع تجاري مما جعلها النواة الأولى لقيام الكثير من الموانئ القديمة التي صارت امتدادا للموانئ الحالية وقد قامت عدة هجرات قبل وبعض ظهور الدين الإسلامي مما مهد للهجرات العربية الإسلامية إلى إفريقيا خاصة شمالها ووسطها، حيث امتزج المهاجرون مع السكان الأصليين فتكونت الشعوب الحالية والتي ساهمت أيضا في التفاعلات والعلاقات خاصة التجارية ما بين أوروبا والشرق الأقصى على مر العصور<sup>(٣)</sup>.

برزت بصورة واضحة أهمية البحر الأحمر في أعقاب شق قناة السويس ١٨٦٩م التي حققت الاتصال بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حيث شكلا مجرى مائيا واحدا وطريقا بحريا من الدرجة الأولى فأصبح أقصر الطرق وأسرعها بين الشرق والغرب<sup>(٤)</sup>.

كان البحر الأحمر عبر التاريخ ومازال محط صراع بين القوى الكبرى فمنذ القرن التاسع عشر تصارعت من أجله فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، ثم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من بعدهم في فترة الحرب الباردة وأخيرا النظام العالمي الجديد<sup>(٥)</sup>.

يتميز البحر الأحمر بموقع استراتيجي لأنه ملتقى ثلاث قارات هي آسيا، أوربا، إفريقيا ولموقعه المتوسط بين البحار البحر الأبيض وبحر العرب ولأنه حلقة الوصل بين ثلاثة مناطق إقليمية هي القرن الإفريقي والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ولموقعه الوسيط بين أكبر مناطق النفط في العالم<sup>(١)</sup>.

### تحليل الأوضاع

قضية أمن البحر الأحمر يمكن تناولها في عدة مستويات منها ما يتعلق بالسودان في ظل المتغيرات الجديدة ، ومستوى يتعلق بالواقع الإقليمي للدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة والمحملة بما فيها منطقة الشرق الأوسط وبما فيها إسرائيل وإيران، ومستوى الإطار العالمي وهو علاقة دول الحوض بالدول الكبرى ذات النفوذ.

أمن البحر الأحمر لم يغيب عن نظر الحكومات المتعاقبة على حكم السودان وارتبط الوعي بأهمية البحر الأحمر بتراكمات الفعل التاريخي فالبحر الأحمر هو المدخل والمعبر من وإلى السودان ولعل الموانئ السودانية التي نشأت عليه (بورتسودان، سواكن، بشائر) حملت أهمية الأمر الذي جعل الساسة السودانيون يعطونها الكثير من الاهتمام ونجد قبل العام ١٩٥٦م يصعب علينا رصد السياسة السودانية تجاه البحر الأحمر لأنه لم تكن هنالك حكومة قومية موحدة تضع رؤية مستقبلية واضحة المعالم تجاه البحر الأحمر.

بعد استقلال السودان أحتل البحر الأحمر حيزاً هاماً في الرؤية السياسية السودانية حيث أن السودان يمثل منطقة خلفية اقتصادية ضخمة لوادي النيل وإقليم السافانا الشرقي بثرواته ولذلك تزايد الوعي بأهمية البحر الأحمر لأنه يدخل ضمن منظور الأمن الوطني السوداني وهذا ما أدى إلى التعاون مع الدول العربية المشاطئة للدفاع عن أمن البحر الأحمر وكذلك استقلال الثروات الكامنة.

شهد السودان تداعيات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية أثرت على إمكانية تطور الدور السوداني في أمن البحر الأحمر كالخلافات مع مصر بعد محاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك بأديس أبابا ١٩٩٥م ، واحتلال مصر لمنطقة حلايب وشلاتين في مطلع التسعينات من القرن الماضي وكذلك الخلافات مع إرتريا في السابق وإمكانية مساعدتها لفرض حصار بحري على السودان بمساعدة إسرائيل وأمريكا وكذلك الخلافات في السابق مع إثيوبيا وانفصال جنوب السودان بالإضافة إلى المشاكل الداخلية كدارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وكل ذلك أدى إلى إضعاف الدور السوداني وإلى تغيير في شبكة العلاقات الإفريقية والعربية .

### تحليل الأوضاع الإقليمية

#### دول البحر الأحمر وموقعها وطول سواحلها والجزر المملوكة لكل دولة

م	الدولة	طول الساحل بالميل البحري	عدد الجزر	موقع الساحل	ملاحظات
١	المملكة العربية السعودية	٩٣٠	١٤٤	شرقي	عربية إسلامية
٢	جمهورية مصر العربية	٧٥٠	٢٦	شمالي وغربي	عربية إفريقية
٣	إرتريا	٤٣٥	١٢٦	غربي وجنوبي	إفريقية (إسلامية ، مسيحية)
٤	السودان	٤٠٠	٣٦	غربي	عربية إفريقية
٥	اليمن	٣٠٠	٣٩	شرقي	عربية
٦	جيبوتي	٢٠	٦	جنوبي	عربية - إفريقية
٧	الأردن	١٣	-	شمالي	عربية - آسيوية
٨	إسرائيل	٤	-	شمالي	يهودية

		٣٧٥	٢٨٥٥	المجموع
--	--	-----	------	---------

المصدر : من إعداد الباحث بالاستفادة من الشبكة الدولية جغرافية (٤) دول إفريقية (٤) أسيوية ومن ناحية سياسية (٦) دول أعضاء في الجامعة العربية و(٤) دول أعضاء في الاتحاد الإفريقي و(٦) دول في منظمة عدم الانحياز ومن ناحية قومية كلها عربية ما عدا إسرائيل ولترتيا ومن ناحية دينية (٧) دول غالبية سكانها مسلمون وإسرائيل يهودية .

أدت التناقضات في مصالح دول هذه القوميات إلي قيام تكتلات إقليمية أسفرت عن نشوب صراعات إقليمية وداخلية وقد أدى ذلك إلي منع قيام تعاون سياسي أو اقتصادي أو أممي بين هذه الدول ليكون أساسا لنظام أممي إقليمي شامل يوفر الاستقرار للمنطقة (٧) .

هذه الدول تعيش ظروف عدم استقرار لذلك تتصرف هذه الدول بالنسبة للبحر الأحمر على أساس مصالحها الجيوبولتيكية في المقام الأول بل أن سلوك واحدة أو أكثر من دول المنطقة يمكن أن يحكمه الصراع بين مصالحها ومصالح دول البحر الأحمر الأخرى وبما أن البحر الأحمر مهم للدول الكبرى فإن تفاعل الصراع بين مصالح الأطراف قد يشمل أطراف دولية، الأمر الذي يضيف على الصراع في البحر الأحمر طابعا داخليا وخارجيا (٨) .

البيئة الإقليمية المطربة للسودان أثرت على أمنه الوطني بصورة مباشرة، وعلى أمن البحر الأحمر بصورة غير مباشرة. ونجد أهم الأحداث الإقليمية التي تركت آثارها على منطقة البحر الأحمر هي:

١. حرب الخليج الأولى والثانية. حيث أصبح هناك تهديد مباشر لأمن البحر الأحمر والدول المطلة عليه نتيجةً للتواجد البحري الأجنبي المكثف قبل وأثناء وبعد تلك

- الحروب بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والتغير في شبكة العلاقات بين دول البحر الأحمر والدول العظمى لصالح الأخيرة<sup>(٩)</sup>.
- ب. استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م. حيث أصبحت ذات أهمية إستراتيجية جنوب البحر الأحمر وامتلاكها لجزر وتسيطر على الممر الملاحي للبحر وكذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى احتضانها للحفاظ على مصالحها في المنطقة، حيث اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ألا ترتبط إريتريا بعد الاستقلال بالأمن العربي في منطقة البحر الأحمر وألا تدخل في أحلاف ضد إسرائيل وقد احتفظت إسرائيل بعلاقة طيبة مع إريتريا مع إعطائها حق الوجود فيها من خلال ما تقدمه من خبراء في شتى المجالات<sup>(١٠)</sup>.
- ج. الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م موقعها الإستراتيجي باب المندب والإطلالة على البحر الأحمر والمحيط الهندي ويتوقع تعاظم دورها إلا أن ظهور الحوثيين فيها والقاعدة وثورة الربيع العربي التي اجتاحتها سوف تؤثر على أوضاعها لعدم استقرار الأوضاع فيها حتى الآن .
- د. الأزمات بين دول الحوض، مثلا بين السودان ومصر في حلايب، وبين مصر والسعودية في عهد الرئيس مرسي، وبين اليمن وإريتريا في جزر حنيش، وبين السودان وإريتريا إبان تدهور العلاقات قبل العام ٢٠٠٠م كذلك أزمة قيام سد الألفية في إثيوبيا، وهي أزمات تبرز كل حين بين دول الحوض وما يجاورها وتنعكس على أمن البحر الأحمر وعلى إمكانية التنسيق فيما بينها
- هـ. إجراءات السلام في الشرق الأوسط وتأثير الموقف الإسرائيلي تجاه البحر الأحمر الذي كان ومازال مصدر صراع بين الجانبين العربي والصهيوني بسبب التناقض وتضارب المصالح لذا سعت إسرائيل لفرض وجودها فيه للحيلولة دون أن يصبح بحيرة عربية كما بنت نظرية أمنها القومي عليه، وذلك لخلق الذرائع التي تبرر

- وجودها المكثف فيه وبذلك فإن أي وجود عسكري على البحر الأحمر يمثل في نظرها مصدر تهديد مباشر لأمنها القومي ولوجودها (١١) .
- و. انهيار الدولة في الصومال، وانعكاس ذلك على أمن البحر الأحمر، وظهور القرصنة وحركة الشباب الإسلامي ، والوجود الأجنبي، وقيام دولتي بونت لاند وصومال لاند . . .
- ز. الحرب الإريترية الإثيوبية ١٩٩٨ - ٢٠٠٠م أدى ذلك بأن الدور الإثيوبي تجاه السودان أصبح متزيداً حيث تعتمد على الاستيراد والتصدير عبر موانئه وكذلك عبر ميناء جيبوتي . .
- ح. أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب دفع الوجود الأجنبي للترايد بالمرسح والإقليم تحت مظلة محاربة الإرهاب ومطاردة تنظيم القاعدة،
- ط. عموماً ترتبط منطقة البحر الأحمر بأنظمة إقليمية متصارعة مثل الصراع (العربي، الإسرائيلي)، (الإيراني، الخليجي) (الإيراني، الإسرائيلي)، (الإثيوبي، الإريترى) ( الإريترى، اليمني)، بالإضافة إلى أن المنطقة تشهد مشاكل وصراعات داخلية في عدد كبير من دولها مثل الحرب الأهلية في الصومال والتدخل الإثيوبي في الصومال والصراع في دارفور والصراع في دولة جنوب السودان والصراع المسلح في اليمن بالإضافة إلى مشاكل القرصنة والإرهاب وتنظيم القاعدة ، جميع هذه التناقضات موجودة لدى الدول المطلة على البحر الأحمر وما يجاورها إلى جانب الأطماع والمصالح الأجنبية في المنطقة .

### تحليل الأوضاع الدولية

آلت موازين القوة في البحر الأحمر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وذلك رغم الوجود البحري لقوى عظمى ودولية أخرى إلا أن

أخطر النتائج في هذا الأمر كان الوجود البري والبحري والجوي الأمريكي المباشر في المنطقة وهو الأمر الذي غير تفاعلات القوى الإقليمية في البحر الأحمر مع النفوذ الدولي الجديد ولغير صالح الأطراف الإقليمية ، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع كثير من دول المنطقة بقبول وجود قوات أمريكية في أراضيها وذلك في شكل قواعد ومنشآت وفي شكل تسهيلات تمكن تلك القوات من التحرك في المنطقة ، وأيضاً قامت بتطوير قوات التدخل السريع وهي قوات مشتركة بين القوات البحرية ومنشآتها وسلاح الجو للتدخل في مناطق النزاع وقد تغير اسمها إلي قوات المنطقة الوسطى وهي تتبع للأسطول السادس ومن ضمن مهامها تغطية منطقة البحر الأحمر (١٢) . كما جرى الأعداد لمقر قوات الأفريكوم والتي من مهامها المراقبة والسيطرة على البحر الأحمر والدول التي تحيط به خاصة في وسط شرق إفريقيا .

الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستخدام القوى العسكرية لتحقيق مصالحها وأصبحت اليد الطولي على المستوى العالمي واستغلت الأوضاع بعد أزمة الخليج الثانية بهدف عدم الإضرار بمصالحها خاصة الاقتصادية وعملت على فرض وجودها في منابع البترول في الخليج العربي والبحر الأحمر الذي يعتبر الشريان الرئيسي لنقله خاصةً إلى أوروبا (١٣) .

تشير الإحصائيات أيضاً إلي أن عدد القوات الفرنسية بإفريقيا يبلغ ٢٠ ألف جندي موزعين بين المحيط الهندي والمحيط الهادي والبحر الأحمر وهو أكبر وجود بعد الوجود الأمريكي ، كما أن جيبوتي الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وعلى مقربة من خانق باب المندب تعتبر أكبر قاعدة عسكرية بحرية فرنسية بالمنطقة على الإطلاق على مدخل البحر الأحمر (١٤) .

ظهر على ساحة البحر الأحمر أخيراً الوجود العسكري الإيراني حيث أرسلت إيران سفناً وغواصات إلي البحر الأحمر بهدف جمع معلومات وتحديد القطع البحرية

القتالية لمختلف دول العالم بالإضافة لمكافحة القرصنة أو لإظهار قوة في مواجهة إسرائيل وتحذير دول الخليج ولمواجهة الدول الغربية الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

لاشك أن الوجود الأجنبي بالبحر الأحمر له تأثير كبير على دول المنطقة وأمنها وبالتالي تحاول الدول الكبرى الحيلولة دون قيام قوة مؤثرة لتلك الدول ومن ضمنها السودان والتي يمكن أن تشكل في مجموعها قوة مؤثرة في المنطقة تؤدي إلى تحقيق أمنها واستقرارها .

### تقييم الوضع الراهن

١. نجد أن هنالك تهديدات محلية ودولية وإقليمية تتعرض لها منطقة البحر الأحمر وتؤثر بلا شك على الأمن الوطني السوداني خاصةً صراع القوى الدولية لاكتساب نفوذ في المنطقة بهدف تحقيق أهدافهم الإستراتيجية بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي بأشكاله المختلفة ، أو بالتحالف مع قوى دولية ( الولايات المتحدة الأمريكية ) أو قوى إقليمية .
٢. معظم دول البحر الأحمر ما عدا السودان لديها علاقات جيدة وتعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل الحليف الإستراتيجي، وذلك أضعف من دور السودان بالإضافة إلى عدم الوصول إلى اتفاق أو تنسيق بين دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي ودول الخليج العربي في أي مجال لصالح تلك الدول تجاه البحر الأحمر .
٣. يعج البحر الأحمر حالياً بكثير من النشاطات غير الشرعية من تهريب للمخدرات والأشخاص والسلاح حيث إن الساحل السوداني مكشوف توجد به عدد من الجزر التي تستغلها المراكب غير المرخص لها كما أصبح من السهل

- اعتراض السفن السودانية وتهديد الموانئ السودانية في ظل الحشود الأجنبية بالمنطقة .
- ٤ . هنالك عوامل تلقي بظلالها وتؤثر على وضع ودور وإمكانية السودان في أمن البحر الأحمر إن كان في إطار الجزئي الخاص والمعني بالسواحل السودانية ومياه الإقليمية أو الكلي المعني بالحوض ودوله ككل ، وهو الموقف السياسي السوداني وعلاقاته الخارجية وتصنيف السودان كعدو من قبل النظام العالمي وإسرائيل بالإضافة إلى الحصار المفروض عليه والحالة الاقتصادية للبلاد وطبيعة التهديدات الماثلة والمتوقعة وأخيراً تطورات وسائل الصراع المسلح .
- ٥ . الأمن الوطني السوداني في البحر الأحمر في حالة ضعف بسبب شح الإمكانيات وعدم الاتفاق لدوله وعدم وجود أدنى تنسيق للتعاون المشترك ، كما أن السودان سيكون عرضة دوماً للتهديد المتواصل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أخرى إقليمية (إرتريا مثلاً) وبأشكال وأساليب متعددة ومتنوعة .

#### المهددات الأمنية للبحر الأحمر

- ١ . نجد أن الرؤية التقليدية لأمن البحر الأحمر بالنسبة للسودان ولبقية الدول قد ارتبطت بالتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها المجرى الملاحي في حالات نشوب حروب بين الدول المطلة عليه لأن ذلك يتضمن إغلاق المضائق ( باب المندب ، السويس) أو القنوت الواقعة فيه أو اعتبار بعض قطاعاته مناطق عمليات<sup>(١٦)</sup>.
- ٢ . التهديدات الأمنية التي قد تجعل البحر الأحمر ممر مائي غير آمن لإمدادات النفط والتجارة الدولية أو التي تمتد وتأثر على أوضاع السودان

بالنسبة للبحر الأحمر خاصة السواحل أو التي يتأثر بها الأمن الوطني السوداني يمكن حصرها في الآتي:

أ. تهريب الأسلحة . الاضطرابات الأمنية داخل السودان وفي الإقليم المحيط بالسودان وخاصة انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة الساحل والصحراء والتي تمتد من مالي مروراً بالنيجر ودارفور في السودان وفي سواحل البحر الأحمر في السودان ومصر أظهرت نوع جديد من التجارة المتمثل في التهريب والاتجار بالأسلحة خاصة الخفيفة والمتوسطة منها التي تأتي إلى السودان عبر إنزالها في الساحل أو استخدام الساحل لتمرير الأسلحة إلى مناطق أخرى (حركات المقاومة في المنطقة) يساعد ذلك أن الساحل السوداني خالي من السكان ومن الوجود الأمني ، نخلص إلى أن أهم أسباب انتشار تهريب وتجارة السلاح بشرق السودان وعلى ساحل البحر الأحمر تعود إلى الآتي : (١٧)

- ١- البعد الخارجي خاصة تطورات الأوضاع والصراع بمنطقة الشرق الأوسط .
- ٢- انتشار ظاهرة تجارة السلاح كجريمة عابرة للحدود .
- ٣- العائد المادي الكبير والسريع لتجارة السلاح .
- ٤- ظاهرة تجارة البشر وما تطلبه من حماية شجع البعض على امتلاك الأسلحة غير المشروعة.
- ٥- تسرب الأسلحة ورواج تجارتها بالولايات التي تدور فيها النزاعات المسلحة (النيل الأزرق، دارفور، جنوب كردفان). بالإضافة إلى شرق السودان خاصة بقايا التمرد وجبهة الشرق .
- ٦- ثقافة امتلاك وحياسة السلاح لدى قبائل وسكان الشرق عموماً.
- ٧- النزاعات القبلية والاحتكاكات بين المزارعين والرعاة .

ب. تهريب البشر (المهاجرين غير الشرعيين). عبر البحر الأحمر باستغلال الجزر النائية (٣٦ جزيرة) قبالة الساحل السوداني كنقاط تجمع وانطلاق إلى سيناء بمصر ومنها إلى مناطق أخرى من بينها إسرائيل ( تجربة اليهود الفلشا إلى إسرائيل من هذا الساحل) ، هنالك أعداد كبيرة خاصة من دول المنطقة تستخدم تلك الوسيلة عبر الأراضي السودانية ، نموذج لذلك تم القبض على ٢٤ صوماليا في نهاية العام الماضي حاولوا التسلسل عبر البحر الأحمر تم إنزالهم بمرسى هيدوب جنوب مدينة سواكن. <sup>(١٨)</sup> لقد ارتبطت تلك الظاهرة أيضا بظاهرة الاتجار بالبشر وذلك حيث إن هنالك معسكرات اللجوء وتدفعات مستمرة للمتسولين حيث تدار عملية تهريب البشر والاتجار فيه بطريقة منظمة وحلقات متصلة بواسطة سمسرة ووسطاء وقد تطورت سلوكيات الإجرام في الاتجار بالبشر وأصبحت واحدة من الظواهر الخطيرة والمسيئة لسمعة السودان في سجل حقوق الإنسان كتجارة للرق ، صاحبت الظاهرة سلوكيات مذلة للرهينة كعمليات الاغتصاب وبيع الأعضاء والتعذيب الجسدي والابتزاز المادي وأحيانا القتل <sup>(١٩)</sup>.

ج. القرصنة البحرية . تقشي هذه الظاهرة عند مدخل البحر الأحمر عند باب المنذب وامتدت إلى داخل البحر الأحمر بما يهدد السواحل السودانية والجزر السودانية النائية في استخدامها بواسطة القراصنة كنقاط مراقبة وانقضاض على السفن والزوارق العابرة أو القادمة إلى السودان ( سفينة سكر النيل الأبيض) وبالتالي يصبح ذلك مهدداً بارزاً وخطيراً خاصة لنقلات البترول والسفن التجارية من أمام ميناء بشائر بور تسودان وعبر الممر الملاحي للبحر المفتوح ورغم أنه حالياً شهد انحسار، لقد ساعدت عملية القرصنة في تدويل أمن البحر الأحمر حيث قام حلف الناتو منذ أكتوبر ٢٠٠٨م بنشر سبع سفن تابعة للحلف كما دفعت دول كبرى بوحدات من قواتها البحرية لحماية سفنها من هجمات القراصنة ، كما دفع

- ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعجال واستكمال بناء قيادتها المركزية المقترحة في أفريقيا ( أفريكوم ) .
- د. دفن النفايات . شجع الساحل السوداني خاصةً الأجزاء المهجورة منه على دفن النفايات والمواد المشعة والنفايات الصحية الخطيرة داخل الأراضي السودانية أو في السواحل وكذلك طرح المواد المشعة والزيوت في المياه الإقليمية مما يسبب أضراراً بالأمن البحري للدولة فيما يختص بالسكان والبيئة البحرية ، رغم أنه حتى الآن يعتبر البحر الأحمر قبالة السواحل السودانية من أظهر وأنظف السواحل وذلك ما يشجع السياح وممارسي مهنة الغوص إلى الذهاب إليه .
- هـ. تهديد الملاحة . تلغيم البحر الأحمر كما حدث في العام ١٩٨٤م سيؤدي إلى إثارة مخاوف حادة وقد اعتبر ذلك دفنها نوعاً من الإرهاب البحري وخطورة ذلك إذا تم قبالة السواحل والموانئ السودانية أو في ممراته .
- و. التهديد البحري والجوي لإسرائيل ( العمليات النوعية) التواجد القوي المستمر والفعال لإسرائيل في البحر الأحمر والتي تعتبر السودان دولة معادية لها حيث اخترقت المياه الإقليمية السودانية بحراً في العديد من المرات لعلمها بضعف المراقبة الرادارية والبصرية على السواحل كما قامت إسرائيل بشن هجمات جوية على أهداف أرضية على سواحل البحر الأحمر وداخل المدن (بور تسودان، الخرطوم" اليرموك") للضغط على الحكومة وضعافها أو لتحقيق أمنهم الوطني حسب زعمهم، ظهرت سياسات واستراتيجيات إسرائيلية فيما يتعلق بخلق وإيجاد المبررات والمشروعية للتدخل العسكري والأمني في السودان وخاصةً بمنطقة البحر الأحمر وذلك باتهام السودان بالقيام بنشاطات أمنية وعسكرية تخدم القضية الفلسطينية وذات صلة بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله في لبنان تتمثل في تهريب أسلحة وذخائر ونقل مقاتلين عبر البحر الأحمر إلى

قطاع غزة<sup>(٢٠)</sup> ، بلغت جملة الاعتداءات الإسرائيلية على ساحل البحر الأحمر أكثر من ثماني مرات تم تدمير ما يقارب المائة عربة وعدد من القوارب البحرية وخسائر بشرية أكثر من ٥٣ قتيلاً وهناك ضحايا لم يتم حصرهم<sup>(٢١)</sup> ، كما اشتكى صائدو الأسماك بولاية البحر الأحمر من تعرضهم لمضايقات من قبل الأجسام والقطع العسكرية الإسرائيلية والأمريكية الموجودة في حوض البحر الأحمر ، قبالة السواحل السودانية ، حيث أنها تسببت في الحد من نشاطهم في صيد الأسماك<sup>(٢٢)</sup> الوجود الإسرائيلي على البحر الأحمر تنامي في السنوات الأخيرة ، وقد ساعدها في ذلك القاعدة العسكرية التي منحتها اريتريا لئل أبيب في البحر بحجة تأمين المصالح الإسرائيلية في البحر، ومراقبة القرن الإفريقي ، بالإضافة لقرار مجلس الأمن بالرقم ١٨٣٨ للعام ٢٠٠٨م والذي أعطى الحق لإسرائيل بالوجود والتمتع بكافة الحقوق القانونية في الإبحار بسفنها الحربية والنووية في البحر الأحمر والتي تستخدم دوماً واجهات أمريكية أو بريطانية أو برتغالية حيث لا يرفعون العلم الإسرائيلي على تلك السفن<sup>(٢٣)</sup> .

ز. المخدرات والممنوعات . يستخدم البحر الأحمر ممراً للمخدرات والخمور من مناطق إنتاج المخدرات في وسط آسيا إلى مناطق الاستهلاك في دول البحر الأحمر والخليج ، وطول الساحل السوداني، وتعدد الثغرات الأمنية يعطيان أفضل الظروف المواتية لهذه التجارة ، كما يعتبر السودان معبراً لبعض أنواع المخدرات من وسط إفريقيا عبر البحر الأحمر إلى دول الخليج العربي.

ح. الصيد الجائر وسرقة الثروات . تعد هذه الممارسة من مهددات الأمن الاقتصادي البحري خاصةً عمليات جرف الأسماك التي تحرم البلاد من ثرواتها السمكية وتغير من طبيعة وتكاثر هذه الثروة كما تتم عمليات لسرقة الشعب المرجانية والقواقع والاتجار فيها في مناطق أخرى من العالم .

ط. الإرهاب البحري وتهديد المصالح الاقتصادية . العالم يشهد ظهور حركات إرهابية متطرفة حيث يمكن للإرهاب القادم عن طريق البحر المتمثل في جماعات تختلف فكرياً وسياسياً مع النظام الحاكم في السودان أن تتخذ البحر الأحمر لتصل إلى أهداف منتقاة بالساحل والبحر مثل مواقع تصدير النفط ، محطات توليد الطاقة ، أنابيب النفط والغاز ، السفن التجارية ، الممرات الملاحية

ي. الجزر البحرية النائية. هي جزر بعيدة وغير مأهولة بالسكان تشكل تهديداً خطيراً فهي غير مراقبة وبعيدة ، وتشجع دولاً معادية كإسرائيل لاستخدامها كمواقع مراقبة والإضرار بالحركة الملاحية وبأمن البحر الأحمر والدول المطلة عليه كما يمكن أن تحتل من قبل دولة أخرى وتستخدم في نشاطات مضرّة بأمن البلاد واقتصادها .

ك. الاتفاق ( الأمريكي الإسرائيلي الفرنسي ) الذي وقع في ١٦/٩/٢٠٠٩م يمنع هذا الاتفاق دخول أسلحة للمقاومة الفلسطينية مما يجعل السواحل والمياه الإقليمية السودانية متاحة لقوات هذه الدول بحكم التفوق في الإمكانيات والمعدات ، خاصة وأن لفرنسا وجود كبير ودائم في جيبوتي وعلاقة مميزة مع مصر والسعودية وذلك يخدم المصالح الإسرائيلية حيث ينص الاتفاق على أن تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة وفي حلف شمال الأطلسي على مراقبة تهريب الأسلحة إلى غزة من خلال معابر الخليج العربي والساحل الشرقي من البحر الأحمر في إفريقيا والبحر المتوسط وذلك بتحسين الترتيبات القائمة .

ل. الوجود العسكري الأجنبي. المواجهات الإيرانية الإسرائيلية في البحر الأحمر وخروج إيران من الخليج العربي ، والدخول في البحر الأحمر للتأثير على الإستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية قد يفضي لصراع السودان سيتأثر به نتيجة

لمواقفه مع إيران أو مع إسرائيل أو الغرب ،هناك من يرى أن ثمة فوائد إيجابية لهذا الوجود مثل توفير الأمن ، وتقديم المساعدات العسكرية . ونجد أن آثاره السلبية تظهر على النحو التالي :

(١) سياسيا : هذا الوجود يؤدي إلى انتقاص من سيادة الدولة الوطنية وارتها لقرارها السياسي وفقدان الاستقلال الاقتصادي مما يسهل الضغط على سياستها الداخلية والخارجية كما أن هذا التواجد يؤدي إلى انقسام الحكومات والشعوب كذلك من شأنه التأثير على شعوب تلك الدول تجاه أنظمتها ، كما يهدف هذا الوجود إلى إجهاض المشروعات الإسلامية في القارة الإفريقية بالعمل على إعادة ترتيب الأوضاع السياسية للأنظمة .

(٢) اقتصادية : يؤدي وجود الدول الكبرى في منطقة البحر الأحمر سواء أكان على الأرض أم في المياه الدولية والإقليمية وسيطرتهم على الجزر والمضايق إلى أحكام قبضة الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص على منابع النفط، فلم تعد الدول العربية قادرة على التحكم في إنتاجه ناهيك عن التحكم في أسعاره ، كما أن التحكم في تلك المضايق والمنافذ يسمح بتأمين الملاحة الإسرائيلية ويعتبر الوجود العسكري أداة لتنفيذ المقاطعات الاقتصادية ومراقبتها عن طريق فرض الحصار البحري، واللجوء إلى تفتيش السفن التجارية في عرض البحار، وغالبا ما يؤدي هذا التواجد إلى استنزاف موارد الدول المطلة على البحر الأحمر .

(٣) الأمنية والعسكرية: آثار هذا التواجد على المستوى الأمني أنه يؤدي إلى ربط الأمن القومي العربي والإفريقي بأمن دول أخرى فالوجود

الأجنبي في محيط البحر الأحمر يخدم أساساً مصالح الدول التي ينتمي إليها ذلك الوجود بالقدرة على التهديد باستخدام القوة العسكرية كما أنه يضعف فرص استمرار التعاون والدفاع بين الدول العربية والإفريقية .

م. التهريب الاقتصادي: تلك الظاهرة عبر البحر الأحمر أدت إلى تخريب الاقتصاد السوداني بإدخال سلع ومواد غير مطابقة للمواصفات والمقاييس في كافة المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وضرب الصناعات الوطنية وتوسيع رقعة البطالة وزيادة الفاقد الضريبي والإيرادات الجمركية للدولة وإضعاف العائدات من العملات الصعبة للسودان ، كذلك أدت إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية الإستراتيجية بولايات الشرق ، ونجد أن أسباب التهريب الاقتصادي هي الظروف الاقتصادية المحيطة والداخلية المتهيئة لفرص التهريب ، كذلك التداخل القبلي وعدم السيطرة الأمنية على الحدود (٢٤).

ن. مهددات أخرى داخل السودان ويتأثر بها أمن البحر الأحمر، منها:

- (١) النزاع الحدودي مع مصر حول حلايب ، وتوغل القوات المصرية داخلها فرض واقعاً جديداً بمصير المنطقة، وإغراء السكان بمنحهم الجنسية المصرية ، ومجانبة التعليم والعلاج.
- (٢) بقايا عناصر تمرد الشرق داخل الأراضي الإرترية ولمكانية تنفيذهم لأعمال عدائية على ساحل البحر الأحمر حسب ما يحدث من متغيرات في العلاقات السودانية الإرترية .
- (٣) تحديث الموائى ودخول الآلات كبديل للعمالة اليدوية يزيد من معدل البطالة في الولاية، وفي ظل غياب التدريب التحويلي والظروف

- الاقتصادية الراهنة يجعل هؤلاء العمال عرضة للاستقطاب من الجهات المعارضة وتزيد من فرص أعمال الشغب والتخريب.
- (٤) تعدد القبائل في ولاية البحر الأحمر - وفي ظل التخلف ونسبة الأمية العالية والفقر - يوجج من الصراعات القبلية والجهوية التي تؤثر على أمن واستقرار الولاية ويعطل عجلة التنمية والتطور.
- (٥) الوجود الأجنبي الكثيف في ولاية البحر الأحمر من شرق إفريقيا، أو من دول الجوار وغيرها يتيح الفرصة لأعمال التجسس والنشاط الهدام
- (٦) ولاية البحر الأحمر حسب الجرائم الجنائية المسجلة في السودان للعام ٢٠١١م كانت السابع من جملة ١٥ ولاية.

### فرص تحقيق الأمن الوطني السوداني

أهمية البحر الأحمر بالنسبة للملاحة الدولية والتجارة العالمية ، وكذلك حاجة وأهمية دوله له ، وأهميته للدول الكبرى من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية يشكل الركيزة الأساسية التي ينطلق منها السودان لتحقيق مصالحه الوطنية . وهذا يتطلب إجراءات داخلية محلية وسياسية واقتصادية وأمنية وإجراءات خارجية مع تلك الدول ، على صعيد البحر الأحمر يتداخل ويرتبط المستوى المرطلي مع المستوى الإستراتيجي فمثلاً هناك رغبة جادة لمواطني البحر الأحمر في العيش في أمان واستقرار بالإضافة إلى التطلع إلى التنمية والنهوض بالمنطقة وكذلك توفر الإمكانيات الطبيعية خاصةً السياحية والمعدنية والسكنية وغيرها يمكن إذا تم استغلالها أن تنهض بالمنطقة وبالسودان وتعالج الكثير من المشكلات خاصةً الأمنية والمجتمعية والاقتصادية التي تهدد أمن البحر الأحمر كذلك نجد أن المصالح المشتركة للسودان مع دول الحوض خاصةً السعودية ومصر وإرتريا ، اليمن، وما تربطها من علاقات جيدة الآن مع السودان يشكل قاعدة لعمل تحالفات وتجمعات وروابط للاستفادة من

موارد البحر الأحمر، أو التنسيق العسكري والأمني والاقتصادي حتى السياسي حتى يتطور ذلك العمل إلى تكتل أو تجمع إقليمي باسم دول البحر الأحمر ومن خلال هذا التجمع سيحقق السودان الكثير من الفوائد والانجازات على كافة الأصعدة.

أيضاً هناك (٤) دول من (٧) دول هي الدول المجاورة للسودان (جنوب السودان، إثيوبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى) تستفيد من الموانئ في استيراد وتصدير احتياجاتها يمكن أن تلعب دوراً في أمن واستقرار البحر الأحمر وخاصةً أن لها علاقات خارجية مع دول كبرى حيث إن استقرار وأمن البحر الأحمر ضروري لها لأنها طرف مستفيد منه وتدخل في معادلات وحسابات ضرورة استقرار أمن البحر الأحمر لما يشكله لها من أهمية خاصةً دولتي الجنوب وإثيوبيا، ويمكن الاستفادة من إثيوبيا في معالجة قضايا تهريب البشر والسلاح والمنتجات وغيرها.

امتلاك السودان لساحل بطول ٧١٧ كم وجزر بحرية (٣٦) جزيرة وموارد ضخمة ومعادن ونفط وثروات سمكية على البحر الأحمر يدفعه للدخول مع شركات أجنبية كبرى (صينية، روسية، فرنسية، بريطانية حتى أمريكية) للعمل في هذه النشاطات والاستثمارات وذلك يدفع هذه الدول لحماية مصالحها في البحر الأحمر بصورة عامة وتجاه السودان بصورة خاصة مما يحقق نوعاً من الأمن والاستقرار، كما أن علاقة السودان الجيدة مع دول الحوض تشكل أساساً متيناً لبناء شراكات إستراتيجية مع تلك الدول ومع دول أخرى خارج الحوض وذلك وفق المصالح الوطنية للسودان وبما لا يهدد أمنه وذلك قد يسهم ألا يتضرر السودان مع سياسات وإستراتيجيات خارجية في المنطقة قد تجلب له الضرر وتهدد أمنه.

رغبة كل دول الحوض والمجتمع الدولي في الاستقرار والأمن خاصةً في البحر الأحمر بعد ما شهدته وتأثرت به من أحداث القرصنة في الأعوام (٢٠٠٨.٢٠٠٩م) وكذلك أهمية وضرورة النأي بالبحر الأحمر من الصراعات والحروب لأهمية المنطقة

الإستراتيجية ، وتأثر النفط الذي يستورد عبره من دول الخليج ، وتأثر التجارة الدولية بأي تهديد فيه وكذلك رغبة دول الحوض في معالجة المهددات المشتركة التي يتأثر بها الجميع خاصةً تهديد الملاحة والقرصنة والتهريب بأشكاله المختلفة ، كذلك أهمية البحر الأحمر لتلك الدول حتى التي تعادي السودان بصورة واضحة كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كل ذلك يشكل أكبر فرصة لتحقيق الأمن الوطني وحماية مصالح السودان خاصةً تجاه البحر الأحمر .

نجد أن مجال تحقيق الأمن القومي السوداني في اتجاه البحر الأحمر يتحقق في الآتي (٢٥):

**أولاً: المستوى العالمي:** القيام بنشاط دبلوماسي مباشر والعمل على قيام نوع من العلاقات والمصالح السياسية المشتركة مع الدول ذات النفوذ العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا وغيرها وذلك يمكن من خلق جو سياسي ملائم للحوار لحل مشاكل البحر الأحمر بما يتفق و مصالح وأمن السودان.

**ثانياً: المستوى الإقليمي:** التعاون الإستراتيجي مع الدول المطلة على البحر الأحمر بما يحقق التوازن والتفوق لدرء العدوان حيث لابد من تحقيق أمن الدول العربية وتأمين مصالحها في البحر الأحمر من خلال تحقيق التعاون الإقليمي العربي على مراحل تبدأ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتنتقل نحو القضايا السياسية والخارجية والدفاعية وتنتهي بإنشاء آلية مؤسسية للتكامل البحري لأن هناك صعوبات في إمكان إقامة نظام عربي الآن للضعف العسكري والتكنولوجي والاقتصادي والافتقار إلى قوة بحرية محلية أو إقليمية قادرة على حرية الملاحة في ممرات البحر الأحمر ولابد من تحسين القوى الإقليمية الأخرى بدعم العلاقات معها.

**ثالثاً: المستوى الداخلي:** المضي قدماً لحل مشاكل السودان الداخلية خاصة مشكلة دارفور وتوحيد الصف الداخلي السوداني والاتفاق بين فئات الشعب السوداني المختلفة

لأجل مصلحة الأمن القومي السوداني والعمل على إزالة الآثار السالبة والمخاطر الناتجة من تطورات الأوضاع في البحر الأحمر ومواجهة الاختراقات الأمنية وتغلغل المنظمات المشبوهة في السودان ككل وشرق السودان بصورة خاصة، وإعطاء أسبقية لتطوير وتأهيل القوات البحرية والجوية السودانية حتى تصبح قادرة على تأمين الساحل السوداني، إنشاء قواعد عسكرية مزودة بالطائرات المختلفة لحماية المراسي والموانئ والمنشآت الإستراتيجية.

### خاتمة :

إن المصالح القومية السودانية تتبع من منبعين مهمين، هما متطلبات الأمن الوطني والأمن القومي العربي ، هذه المتطلبات لا تتعارض مع بعضها وتخدم كل منها الأخرى.

يعتبر الاستقرار بمنطقة البحر الأحمر بمثابة استقرار لمنطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط قاطبة لما له من تأثير مباشر على الصراع لتلك الدول والمناطق لموقعه المتميز والمتحكم على أهم المعابر لمعظم الدول الإفريقية وكل دول الشرق الأقصى واليابان وأستراليا ونيوزلندا وغيرها،

النظرة المستقبلية لأمن البحر الأحمر تشير إلى تحييده وتأمينه من خلال انتهاج دوله العربية والإفريقية لسياسة مشتركة واضحة وافشال كافة المخططات الخارجية للهيمنة على المنطقة من خلال تأجيج الصراع بين الدول بالمنطقة وتحقيق أهدافها على المدى القريب والبعيد.

### النتائج :

1. أمن البحر الأحمر يعتبر من أهم المحاور الأمنية المباشرة للأمن الوطني السوداني كما أنه لم تقم عبر تاريخ دولة السودان إستراتيجية أمنية متكاملة لحماية البحر الأحمر منذ الاستقلال وحتى الآن.

٢. هناك تهديدات عديدة على الساحل السوداني وأغلبها تأتي وتصدر من قبل عدو متطور تقنياً ولا يمكن مجابتهها بأساليب تقليدية حيث إن الأدوات والأساليب المتبعة الآن للنهوض بمهمة حماية أمن البحر الأحمر غير كافية وغير مجدية وتتطلب إعادة النظر.
٣. التهديدات الأمنية على ساحل البحر الأحمر السوداني تتطلب إعداداً جيداً للقوات السودانية من حيث التنظيم والقوة (أسلحة ، أجهزة ، أفراد) وهذا لم يستكمل ولم يتوفر مما يقف عائقاً دون تنفيذ الكثير من المهام وكذلك استمرار الانتهاكات والمهددات والاختراقات لأمن البحر الأحمر من جهة السودان وذلك ناتج عن عجز القوة البحرية السودانية والأجهزة الأخرى عن مواكبة التطور للضغوط الاقتصادية ووقف المساعدات خاصة من الدول الكبرى لموقفها تجاه السودان .
٤. بعض الدول الكبرى تسعى لخدمة مصالحها في البحر الأحمر بوسائل وأساليب مختلفة وتعمل على محاربة أي تضامن إقليمي بالمنطقة بزرع الفتن بين دوله وانتهاج سياسة فرق تسد ، ترتب عليه ضعف وانعدام التعاون الجاد والمثمر بين تلك الدول والصراعات بينها.
٥. تأثير ميزان القوة في منطقة البحر الأحمر بالوجود الأجنبي لصالح إسرائيل والدول الأخرى التي تدور في فلك الدول الغربية ، انعكاسات ذلك في المدى البعيد والقريب يهدف إلى إعاقة تطور المنطقة وتقدمها ومحاربة الدول المناوئة للغرب كالسودان.
٦. هنالك مؤثرات تنعكس على أمن البحر الأحمر ( داخلياً ) منها بعض المحليات تعاني من عدم الاستقرار الأمني (حلايب) نزاع مع مصر (طوكر ، سكنات ، عقيق) مجاورة لإرتريا بها نشاط معارض كذلك الوجود الأجنبي

- الكثيف للطفرة التنموية بالمنطقة ، كما أن التعدد الإثني لم يصب لصالح الأمن الوطني بسبب الصراعات القبلية والجهوية وتدني التعليم .
٧. المهددات التي تواجه البحر الأحمر تحتاج إلى إمكانيات أكبر من إمكانيات الولاية والقوات الموجودة فيها لمواجهةها والتصدي لها وهي بدون شك تؤثر بصورة مباشرة على الأمن الوطني وذلك يفرض الإعداد الجيد.
٨. يمكن لدول البحر الأحمر العربية والإفريقية وما لها من مقومات وما يجمع بينها من قواسم مشتركة إقامة تحالفات عسكرية وتكتلات اقتصادية لتشكيل قوة رادعة وقوية تؤمن سواحلها وتتعاون فيما بينها حيث إنها تشكل ٩٥,٢% من إجمالي سواحل البحر الأحمر.
٩. يتوفر للسودان ثروات هائلة ( حية، معدنية، سياحية ) بالبحر الأحمر يمكن استغلالها بصورة جيدة لمصلحة الأمن والتنمية في البحر الأحمر بصورة خاصةً وللسودان بصورة عامة .

#### التوصيات

١. وضع إستراتيجية تعمل على تحقيق مصالح السودان المختلفة في البحر الأحمر لتلافي وقوع أي كارثة مستقبلية تعرقل سير الملاحة عبر البحر الأحمر من وإلى السودان.
٢. تلافي المخاطر المستقبلية الناجمة من الصراع والتنافس الدولي بالعمل مع دول الحوض للاستفادة من أي ترتيبات دولية (تدويل) حتى لا يخرج من دائرة الدول المطلة عليه.
٣. التنسيق بين دول الحوض العربية والإفريقية خاصةً السعودية، مصر، إرتريا، اليمن، لبناء إستراتيجية لتوفير الأمن والحماية لتلك الدول من التهديدات الإقليمية والدولية من جهة البحر الأحمر عبر تشكيل قوة بحرية مشتركة لمكافحة تلك

- التحديات والعمل على إجراء تمارين مشتركة مع بحريات تلك الدول ( التمارين الإستراتيجية) لتوطيد العلاقات بغية إقامة تحالفات مستقبلية (تجمع إقليمي للبحر الأحمر).
٤. العمل على تكوين قوات خفر السواحل للاضطلاع بالأدوار المناط بها وأن تكون القوات البحرية هي القائمة بعملية السيطرة والتنسيق فيما يختص بالقدرة البرية الشاملة ( سفن تجارية ، جمارك ، أمن بحري ، هيئة موانئ ).
٥. التعجيل بإنشاء قاعدة ترنكات البحرية وأن يتم تأهيل الجزر المنتشرة في مسرح البحر الأحمر السوداني (٣٦ جزيرة) استخدامها كنقاط مراقبة متقدمة ومنع العدو من استخدامها والعمل على محاربة ظاهرة الصيد الجائر في المنطقة الاقتصادية السودانية.
٦. مراقبة وضبط الحدود الدولية لأغراض مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة والتهرب خاصة على السواحل السودانية والعمل على إعداد خرائط صحيحة للسواحل السودانية وتوزيعها على جهات الاختصاص .
٧. تنمية منطقة البحر الأحمر بالمشروعات خاصة ( تعدين ، سياحة ، أسماك وغيرها) وتعمير المناطق المهجورة كميناء أوسيف بتطوير النشاط التعديني في المنطقة لأن مردود ذلك كبير على استقرار وتنمية المنطقة والمواطنين وذلك بتشجيع الرساميل الوطنية أو الأجنبية الصديقة .
٨. توفير الخدمات الأساسية لمواطني الولاية بما يجعله مستقراً وآمناً ومحاربة الفقر ورفع مستوى دخل الفرد بما يجعله بعيداً عن الاستقطاب المناوئ ولتجنيبه العمل في تهريب الأسلحة والبشر والمخدرات .
٩. رصد الوجود الأجنبي في الولاية للوقاية من النشاطات المضادة والجريمة ومكافحتها عبر الإعلام والتعليم ورفع الوعي الأمني للمواطن.

١٠. إنشاء مركز لأبحاث ودراسات البحر الأحمر بالاستفادة أو التنسيق مع جامعة البحر الأحمر والبحرية السودانية والمعاهد العلمية السودانية أو في دول البحر الأحمر لعمل دراسات وأبحاث متعددة للاستفادة منها عبر إخضاعها للدراسة والتحليل والتقييم للتوجيه باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة مثلاً (محااربة ظاهرة التلوث في المجال البحري السوداني).
١١. محااربة الجرائم خاصةً العابرة وتنظيم تنسيق أعمال التحقيق الجنائي والبحث الجنائي الفني والأدلة الجنائية ومتابعة مستوى تطور الجرائم في البحر الأحمر.

**الهوامش :**

- ١- عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤م ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٢- أجييه يونان جرجس ، البحر الأحمر ومضايقه ، القاهرة ، مكتبة غريب ١٩٧٧م ، ص ص ٩ - ٢٣ . لمزيد من التفاصيل حول نشأة البحر الأحمر انظر محمد صفي الدين وآخرين ، دراسات جغرافية القاهرة ، ١٩٥٧م ، ص ١٥ .
- ٣- زكريا محمد عبد الله ، أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٥٨٨ ، ديسمبر ١٩٩٦م ، ص ١٥٦ .
- ٤- نبيل أحمد حلمي ، ملف البحر الأحمر ( السياسة الدولية ) عدد ( ٥٤ ) ، القاهرة أكتوبر ١٩٧٨م ، ص ٢٨ .
- ٥- عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار ، بيروت ، ص ٢٧ .
- ٦- محمد كمال عبد الحميد ، أمن الخليج وأمن البحر الأحمر قضية واحدة ، دار الهلال ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٧م ، ص ١٢ .
- ٧- أمين هويدي ، أحاديث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٠م ، ص ١٣٧ . حول مفاهيم الأمن العربي انظر د. هيثم الكيلاني أعمال ندوة الأمن العربي ، التحديات الراهنة، والتطلعات المستقبلية من ٩ إلى ١١/١١/١٩٩٦م ، مركز الدراسات العربي/ الأوربي باريس ١٩٩٦م ، ص ٥٣ .
- ٨- المرجع نفسه، ص ١٣٧ .
- ٩- محمد يوسف الجعيلي، دور مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م، ص ٤٨ .

- ١٠- جمال عبد الرحمن رستم، العلاقات السودانية الإريترية وأثرها على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٠٣م، ص ٣٧.
- ١١- لمعرفة المزيد عن وضع البحر الأحمر في الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية ، انظر مختار شعيب عبد الله ، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، العدد (١٢) يونيو ١٩٩٨م ، ص ص ١١ - ١٢ .
- ١٢- انظر طلعت أحمد مسلم - الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ابريل ١٩٩٤م ، ص ١٥٢ .
- ١٣ - Johm. S.. Badeal : The American Approach to the Arab world ( New York: Har per and row for the council on Foreign Relations ١٩٩٨) P ١٥
- ١٤- هدى جلال الدين يوسف ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، العدد ٩ ، ابريل ١٩٩٧م ، ص ٤٦ .
- ١٥- مضوي الترابي ، إنذار مبكر أمن البحر الأحمر - ٩ مارس ٢٠١٣م ، مقالة الشبكة الدولية للمعلومات .
- ١٦- بابكر عبدالله الشيخ ، مصالح الدول العربية في البحر الأحمر وقانون البحار في قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م ، ص ٥١ .
- ١٧- أوراق المؤتمر التنسيقي الأمني الأول للولايات الشرقية ، بور تسودان الفترة من ٤ - ٥ ديسمبر ٢٠١٢م .
- ١٨- صحيفة الإنتباهة ، عدد ٢١ نوفمبر ٢٠١٣م ، ص ٤ .
- ١٩- أوراق المؤتمر التنسيقي الأمني الأول للولايات الشرقية ، مصدر سابق .

- ٢٠- جمال الدين عبدالرحمن رستم ، إسرائيل والبحر الأحمر ، الراصد للبحوث والعلوم ، يناير ٢٠١٢م ، ص ٥٦ .
- ٢١- أوراق المؤتمر التنسيقي الأمني الأول للولايات الشرقية ، مصدر سابق .
- ٢٢- صحيفة السوداني ، عدد ١٧ مايو ٢٠١٢م ، مقال بعنوان سواحل البحر الأحمر التهديد الخفي ( قطع إسرائيلية وأمريكية ترصد أنفاس بور تسودان ) ، ص ٣ .
- ٢٣- محمد المصطفى علي مضوي ، النشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر وأثره على الإستراتيجية العسكرية السودانية ، بحث غير منشور ، الأكاديمية العسكرية العليا ، أم درمان ٢٠١٢م ، ص ٥٤ .
- ٢٤- أوراق المؤتمر التنسيقي الأمني الأول للولايات الشرقية ، مصدر سابق .
- ٢٥- جمال الدين عبد الرحمن رستم ، إسرائيل والبحر الأحمر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .